وانضمت الى الحملة المناهضة لاتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية النقابة الاميركية المحافظة (American Conservative Union) المنبثقة عن جناح الحزب الجمهوري الذي يترأسه رونالد ريغان . وقد صرفت هذه النقابة اكثر من ٤٠٠ الف دولار لعرض فيلم معاد للاتفاقية على ٣٠٠ محطة تلفزيونية (١٣٠) .

وهناك تجمع آخر يدعى « لجنة معالجة الخطر الحالي » يطالب بزيادة النفقات العسكرية ، وقد شكل منذ عامين لمناهضة الاتفاقية ، وهو ينشط تحت قيادة عضوين سابقين في وزارة الدفاع : بول نيتز ويوجين روستو اللذين لعبا دوراً هاماً في حرب فيتنام . ويشمل هذا التجمع لين كيركلان وهو امين خزينة اكبر نقابة عمالية (AFL — CIO) .

كما نشطت « اللجنة من اجل الاكثرية الديمقراطية » ، التي يتراسها السناتور جاكسون لمناهضة الاتفاقية . (١٣١) .

ومن المعروف ان هذه الفئات نفسها (امثال هنري جاكسون وجيمس شلسنجر ، وباتريك موينيهان) المناهضة لسياسة الإنفراج هي التي تحارب اي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٣٢) .

وقد انضم إلى الحملة الاعلامية ضد سالت الاميرال الو زوموالت ، رئيس اركان حرب البحرية السابق الذي اعلن امام التلفزيون الاميركي ان لدى لجنة اركان الحرب الموحدة تحفظات كثيرة حول معاهدة سالت ، وانضم ايضاً الى المعارضين ستانفيلد ترنر ، وهو رئيس للمخابرات المركزية الاميركية ، معلنا ان فقدان محطات تجسس في ايران ، ستجعل من غير الممكن التدقيق في التزام الاتحاد السوفياتي الفعلي بشروط الاتفاقية ، (مما ادى بالولايات المتحدة الى اعادة تنشيط القواعد العسكرية في تركيا التي تسمح بالتنصت على الاتحاد السوفياتي)(١٣٣) .

وقد بعث ١٦٧٨ جنرالاً واميرالاً متقاعداً رسالة الى مجلس الشيوخ مطالبين لجنة الشؤون الخارجية بعدم الموافقة على اتفاقية سالت لانها في مصلحة الاتحاد السوفياتي(١٣٤) .

وانضم الرئيس جرالد فورد ، فيما بعد ، الى المعارضة ، مع انه موقع اتفاق فلاديفو ستوك في عام ١٩٧٤ ، وهو الاتفاق الممهد لسالت ٢ (١٣٥) ، وانتقد فورد الاتفاقية بشدة ، اكثر من وزير خارجيته السابق هنري كيسنجر الذي لم يعارضها بمجملها بل مضى يطالب بعدة تعديلات وتوضيحات . وقد صرح كيسنجر بأنه سيوافق على الاتفاقية ولكن بثلاثة شروط هي : وضع خطة دفاع اميركية جديدة مع ميزانية موازية ؛ وتوضيح بعض النقاط الغامضة في الاتفاقية ؛ والربط بين تطبيق الاتفاقية والجيو سياسة السوفياتية(١٣٦) .

واستقال الجنرال ادوارد راوني الذي كان يمثل اركان الحرب الموحدة في مفاوضات سالت ٢ التي تمت في جنيف . وانتقد الاتفاقية قائلاً انها لم تف بالشروط التي وضعها اركان الحرب الموحدة ، وهي : ان تكون الاتفاقية « عادلة وان تحافظ على مصالح حلفاء الولايات المتحدة وان يكون ممكناً اثبات صحة تطبيقها »(١٣٧) .

وامام هذه الحملة العنيفة ، كان موقف الادارة الاميركية دفاعياً . وقد اعترف بعض